مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal for scientific Research and activities
العدد الأول
يونيو June 2021

دور الأسرة الليبية في تقوية النسيج الاجتماعي

دراسة ميدانية بمدينة الزاوية

د. وجدان أبو القاسم محمد الميلودي كلية الآداب/ جامعة الزاوية

مقدمة:

واجه المجتمع الليبي تغييراً متسارعاً في النسيج الاجتماعي بفعل عوامل داخلية وخارجية، وهو ما يتطلب دراسة هذه العوامل؛ لوضع الخطط لتلافي جوانبها السالبة التي يمكن أن تؤثر في البناء الاجتماعي، ولاشك أن قضية النسيج الاجتماعي تمثل أحد القضايا الاجتماعية المهمة، خاصة وأن المجتمع الليبي كغيره من المجتمعات يعاني من الصراعات والانقسامات خاصة بعد ثورة فبراير، حيث تتعرض التجارب الديمقراطية لبعض المشكلات، وهو ما أدى إلى تعارض المصالح، وإعلاء المصالح الخاصة على المصلحة العامة، وضعف النسيج الاجتماعي.

تمثل الأسرة أهمية كبيرة كونها وحدة أساسية في بنية المجتمع، ومصدرا رئيساً في التنشئة الاجتماعية والثقافية، حيث تعتبر من أهم المؤسسات الاجتماعية نظراً لعلاقاتها الوثيقة بالفرد والمجتمع، متجسدة في الوظائف الجوهرية التي تقدمها للمجتمع الكبير من خلال قيامها بالعديد من الأدوار الاجتماعية، ومنها دورها في تقوية وتعزيز النسيج الاجتماعي.

أولاً– مشكلة الدراسة:

ليس هناك أخطر على وحدة النسيج الاجتماعي لأي شعب من الشعوب من إثارة النزعات المناطقية والجهوية والمذهبية، كونها أفتك سلاح لتفتيت وحدة الشعوب وإشغالها بقضايا لا تخدم وحدتها الوطنية، ولذلك فإنه في ظل ما يتعرض له المجتمع الليبي من محاولات وممارسات تعمل على إضعاف النسيج الاجتماعي، خاصة في ظل الصراعات السياسية، إضافة إلى تأثيرات العولمة، على الهوية الثقافية، والانتماء والمواطنة– فإن هناك بعض المؤسسات التي يمكن أن تقوم بدور فعال في تقوية النسيج الاجتماعي من خلال التأكيد على متانة العلاقات، والترابط الاجتماعي، وإبراز وتنمية الهوية الثقافية والقيم والسمات الحضارية المشتركة للمجتمع الليبي. ومن أهم هذه المؤسسات (الأسرة) التي تتمثل وظيفتها في إعداد أفرادها ليكونوا أعضاء صالحين ومتوافقين وفاعلين في المجتمع، ولا يتم ذلك إلا بتعلم معالم ثقافة المجتمع الذي يعيشون فيه،

فالتنشئة السليمة هي التي تزرع في الأبناء الإيجابية والوطنية والإيثار، وغيرها من القيم التي تؤدي إلى تعزيز النسيج الاجتماعي وتقوية العلاقات الاجتماعية.

وتتحدد مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة عن السؤال التالي: ما دور الأسرة في تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي؟

ثانياً- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

1- رصد مظاهر ضعف النسيج الاجتماعي وتحليلها.

2- التعرف على العوامل التي تؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي.

3- التعرف على دور الأسرة في تعزيز النسيج الاجتماعي وتقويته.

ثالثاً- تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على تساؤل رئيس فحواه: ما دور الأسرة في تعزيز النسيج الاجتماعي وتقويته؟

ويتفرع منه أهداف عدة هي:

1- ما مظاهر ضعف النسيج الاجتماعي؟

2- ما العوامل التي تؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي؟

3- ما دور الأسرة في تعزيز النسيج الاجتماعي وتقويته؟

رابعاً- أهمية الدراسة وتتحدد في:

1) أهمية علمية وتتمثل في: إثراء الدراسات المتعلقة بعلم اجتماع التنظيم.
2) أهمية عملية وتتمثل في: رصد مظاهر وأسباب ضعف النسيج الاجتماعي، والتحديات التي تؤثر عليه، ودور الأسرة في تعزيز النسيج الاجتماعي، بما يؤدي إلى ترابط وتماسك المجتمع الليبي.

خامساً- مفاهيم الدراسة:

(1) مفهوم الأسرة:

تعد الأسرة الخلية الأولى التي يتكون منها البناء الاجتماعي لأي مجتمع، والمهمة الأولى للأسرة هي إنجاب الأطفال، ورعايتهم، وتربيتهم، ونقل العادات، والتقاليد، والأعراف إليهم حتى يشبوا مندمجين مع بقية أعضاء المجتمع الذي يعيشون فيه (علي، عيسى، 2005م، ص 5).

أما بل Bell**وفوجل** Vogel فقد عرفاها "بأنها وحدة بنائية تتألف من رجل وامرأة مرتبطان بطريقة منتظمة اجتماعياً بأطفالهما وأن بعض الأطفال قد يصبحون من ضمن أعضاء الأسرة بالتبني إذ ليس من الضروري أن يكون الأطفال مرتبطين بيولوجيًا أو عن طريق الدم بالأسرة التي ينتمون إليها" (عبد العاطي وآخرون، 2004م، ص 12)، وعرفها كل من **برجس** Burgess **ولوك** Lolce بأنها جماعة من الأشخاص اتحدوا بروابط الزواج أو الدم أو التبني، ويتكون منهم بيت واحد يتفاعلون، ويتصل بعضهم ببعض في قيامهم بأدوارهم الاجتماعية الخاصة ويكونون تحت لواء ثقافة مشتركة يحافظون عليها وتتكون من الزوج، والزوجة، وأطفالهما الصغار الذين يعيشون في مسكن مستقل، وتشمل أيضًا الأسرة الممتدة Exended family الأقارب، والأجداد، والأعمام، والعمات، وأبنائهم المتزوجين، وزوجاتهم، وأطفالهم غير المتزوجين، ويشكلون حياة اقتصادية واجتماعية تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة ومحاولتها تحديد هذا النمط الثقافي (الخولي، 1999، ص 116).

ويمكن تعريف الأسرة إجرائياً بأنها وحدة بنائية تتألف من زوج وزوجة مرتبطان بعقد زواج وأبناء إلى جانب الأجداد، والإخوة، وزوجاتهم، وأطفالهم ويقيمون معًا.

(2)النسيج الاجتماعي:

يمثل الترابط الثقافي والاجتماعي لأفراد أي مجتمع نسقاً من العلاقات الاجتماعية التي أوجدتها سنوات طويلة من التعايش ضمن جماعة واحدة متجانسة مع بعضها بعضا، على نفس المساحة وتحمل العديد من الخصائص المشتركة أهمها اللغة والعادات والتقاليد والديانة، الأمر الذي يجمع بين أفراد المجتمع الواحد (عبد الفتاح جبريل، 2020م،ص164).

سادساً– الدراسات السابقة:

تحاول الباحثة عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالنسيج الاجتماعي وتتمثل في:

1) مرسيل عيسى بولص الجوينات (2021)، التنوع وأثره على النسيج الاجتماعي والمواطنة في الأردن. الإعلام التقليدي والرقمي.

إن المملكة الأردنية الهاشمية تحتضن العديد من مكوّنات التعدد الديني والاثني، وإذا ما عدنا إلى ما قبل تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية عام 1921 فإننا سنجد أن التعدد كان موجوداً سواء

دينياً أو اثنياً، وهذا التعدد شكل لوحة من الفسيفساء، تهدف الدراسة إلى الكشف عن أثر الإعلام التقليدي والرقمي على التنوع والنسيج الاجتماعي في الأردن، والتعرف على أهمية الحوار القائم على التنوع الديني والاثني في الأردن ودور الإعلام، وتم استخدام المنهج الوصفي، وكانت المقابلة المتعمقة مع 13 شخصية نخبوية قيادية متنوعة، وذلك حسب التنوع الديني والاثني الموجود في الأردن، ومن نتائج البحث، أن وسائل التواصل هي الأكثر انتشاراً، والأسرع في نشر سموم الكراهية، وتصدر بعض الفتاوى من غير ذوي الخبرة والاختصاص التي تعمل على تفكك النسيج الاجتماعي، كذلك هناك إطراء ومجاملات في الإعلام، ما نريده بيان الحضور المسيحي المؤثر في المواطنة والتماسك الاجتماعي، ما نريده ليس الإعلام التقليدي، والتركيز على أساسيات عقائدية مشتركة.

2) دراسة عبد الفتاح المسماري (2020م) عوامل تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي.

تشكل العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد أهم أشكال التفاعل الاجتماعي في كل المجتمعات دون استثناء، لاسيما وأنها ترجمة لفترات زمنية طويلة من أشكال التراث الاجتماعي لحياة الإنسان كجزء فاعل في هذا التراث يؤثر ويتأثر به، وتتخذ هذه العلاقات الاجتماعية شكل نسيج اجتماعي منسجم بين أفراد المجتمع الآخر، هذا النسيج تحكمه عوامل دينية وثقافية تختلف من مجتمع لآخر طبقاً لعوامل اجتماعية عدة، ومن هذا المنطلق تمحور هذا البحث حول عوامل تعزيز النسيج الاجتماعي، من خلال التطرق بالبحث والتحليل لتلك العوامل، ودورها في تعزيز النسيج الاجتماعي وتقويته، انطلاقاً من الدولة التي يعيش فيها الفرد، ومن ثم القبيلة التي تعتبر المظلة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد التي تشكل ركناً أساسياً في تعزيز النسيج الاجتماعي، وسيتم التطرق للأسرة التي تشكل أساس نضج الشخصية الإنسانية، بالإضافة إلى استعراض عوامل دور المؤسسات الدينية والتعليمية والتربوية.

3) شنيب، جمعة عبدالحميد (2018) تأثير استخدام التقنيات الرقمية على النسيج الاجتماعي بمدينة الخمس الليبية.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تأثير استخدام التقنيات الرقمية على النسيج الاجتماعي بمدينة الخمس الليبية. وتكونت عينة الدراسة من 50 شابًا من شباب مدينة الخمس في ليبيا من الجنسين

(ذكور – إناث). وتمثلت أداة الدراسة في استبانة لجمع المعلومات والبيانات، وتطرق الإطار النظري للدراسة إلى مفهوم التقنيات الرقمية وأهميتها وصورها وأشكالها، وآثار استخدام التقنيات الرقمية على النسيج الاجتماعي، والمخاطر والتحديات التي تفرضها التقنيات الرقمية على النسيج الاجتماعي، وسبل الحد من المخاطر التي تفرضها التقنيات الرقمية على النسيج الاجتماعي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه بالرغم من انتشار التقنيات الرقمية على نطاق واسع في المجتمع الليبي، إلا أنه يعد من بين المجتمعات الإنسانية المحافظة على أصالتها، سواء كان ذلك من الناحية الثقافية أو الاجتماعية أو الدينية إلى حد كبير، ولكن على الرغم من ذلك تأثر الموروث الثقافي وأصالته وهويته الشخصية، بعد أن أصبح المجتمع الليبي من بين المجتمعات المنفتحة على ثقافة الآخر، وذلك من خلال البث الفضائي وقنوات الإعلام التي وفرتها وسائط الاتصال والتقنيات الحديثة، وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد على دور الأسرة التربوي بحيث تعد الأسرة هي الحاضنة الأولى لقيم الأفراد والمجتمع وثقافتهما، وعن طريقها تتوارث الأجيال خصائص الأمة وتتشرب قيمها وثقافتها ومعارفها وأسلوب حياتها وأنماط سلوكها.

4) ليلى أمين أغاس (2013) النزاعات في الصومال وأثرها في النسيج الاجتماعي والتفكّك الأسري.

تحاول الباحثة الوقوف على بعض العوامل التي تؤدي إلى التفكك الأسري وضعف تربية الأبناء، وتتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الآتي: ما أثر التفكك الأسري في تربية الأبناء في المجتمع الصومالي؟

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة على العينة العشوائية، وتركزت في منطقة محددة (مدينة مقديشو)، وأخذت 10%، مثلت مجتمع الدراسة للطلاب في المدارس الأساسية بمنطقة مقديشو. تم استخدام الاستبانة والمقابلة والملاحظة بالمشاركة، والمصادر والمراجع.

أثبتت الدراسة أن العامل الاقتصادي والاجتماعي والصحي له دور في التفكك الأسري في المجتمع الصومالي، وأوضحت الدراسة أن عدم الاختيار الصحيح في الزواج، وقلة الفهم بأهمية الأسرة، وعدم التجانس الخلقي بين الزوجين، من أسباب التفكك الأسري، وأن الفقر، وعدم وجود

فرص عمل لرب الأسرة، وخروج الأم للعمل لإشباع احتياجات أبنائها أيضاً، من الأسباب التي زادت من المشكلات الأسرية وضعف تربية الأبناء في المجتمع الصومالي.

5) دراسة الطائي نعمة دهش فراحان(2012) ظاهرة الازدواج اللغوي وأثرها في النسيج الاجتماعي.

للتطور الفكري انعكاساته على النسيج الاجتماعي، وبخاصة في حقل اللسانيات، بما أسهم به في الكشف عن كثير من الظواهر المشتركة بين اللغة والمجتمع، والانتقال بالدراسات اللسانية في مجال بحثها في اللغة ذاتها إلى مجالات جديدة، فتحت الآفاق أمام اكتشاف ظواهر لسانية طارئة في اللغة، وقد أدى تطور البحث اللساني إلى تطور جملة من العلوم لها صلة بالظاهرة اللغوية، وعلى الرغم من سيطرة بعض العلوم على بعضها الآخر فلسفة ومنهجاً، بقيت اللسانيات تحظى باستقلاليتها، محافظة على أصولها، من غير أن تحدث قطيعة معرفية معها، وكان من نتاج هذا التطور ظهور علم اللغة الاجتماعي، الذي يعد فرعاً مهماً من فروع علم اللغة العام أو علم اللسانيات، فهو يهتم بدراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع؛ لأنه ينظم كل جوانب بنية اللغة وطرائق استعمالها، التي ترتبط بوظائفها الاجتماعية والثقافية، وليس المقصود بهذا العلم أنه تركيبة أو توليفة من علمي اللغة والاجتماع، أو أنه مزيج منهما، أو تجمع لقضاياهما ومسائلهما، وإنما هو الذي يبحث عن الكيفية التي تتفاعل بها اللغة مع المجتمع، فهو ينظر في التغييرات التي تطرأ على بنية اللغة استجابة لوظائفها الاجتماعية المختلفة، مع بيان هذه الوظائف وتحديدها.

إن جميع الظواهر اللغوية الاجتماعية تحدث بالضرورة تغيراً لغوياً في لغة المجتمع؛ لأن هذا التغير اللغوي (التطور) هو ضرب من ضروب التغير في التقاليد والأعراف الاجتماعية.

تعقيب:

تناولت الدراسات السابقة العوامل المؤثرة على النسيج الاجتماعي وتتمثل في: التنوع وأثره على النسيج الاجتماعي والمواطنة، وتناولت تأثير ظاهرة الازدواج اللغوي على النسيج الاجتماعي، وعرضت تأثير النزاعات في النسيج الاجتماعي والتفكّك الأسري، ونتيجة لتأثير التقنية الحديثة على النسيج الاجتماعي فقد عرضت إحدى الدراسات تأثير استخدام التقنيات الرقمية على النسيج الاجتماعي بمدينة الخمس الليبية، ولم تقتصر الدراسات السابقة على العوامل المؤثرة سلباً على

النسيج الاجتماعي، بل تناولت إحدى الدراسات عوامل تعزيز النسيج الاجتماعي.

وتتميز الدراسة الحالية بتناول دور الأسرة في تعزيز النسيج الاجتماعي وتقويته في المجتمع الليبي في ظل التحديات التي تواجه محاولات تقوية النسيج الاجتماعي.

سابعاً– المدخل النظري للدراسة:

تعرض الباحثة للنظرية الوظيفية ونظرية الدور في التحليل الوظيفي الذي يهدف إلى المحافظة على تماسك المجتمع واستقراره وترابطه، ومواجهة الاختلال الوظيفي.

(1)البنائية الوظيفية والتماسك الاجتماعي:

تشير الوظيفة إلى الإسهامات التي تقدمها الجماعة إلى أعضائها (مثل الإسهامات التي تقدمها الأسرة من أجل بقاء أطفالها والمحافظة عليهم)، أو الإسهامات التي يقدمها المجتمع الكبير للجماعات الصغيرة التي يضمها" (تيماشيف، 1972، ص: 327 – 328).

تمثل البنائية الوظيفية أكثر النظريات السوسيولوجية المعاصرة شيوعاً ليس فقط في المجتمعات الأوروبية والولايات المتحدة بل أيضاً في كثير من بلدان العالم ومنها البلدان النامية. والمنظور الوظيفي البنائي للمجتمع يقوم على أربعة مبادئ:

1. كل مجتمع عبارة عن بناء مستقر من العناصر.
2. كل مجتمع هيكل متكامل من العناصر.
3. لكل عنصر بأي مجتمع وظيفة يؤديها وهو ما يقدم إسهاماً للنظام بكامله.
4. كل هيكل اجتماعي يقوم على توافق للقيم فيما بين الأعضاء.

لا تنظر النظرية الوظيفية البنائية للمجتمع على أنه بناء استاتيكي جامد، بل تؤكد على تكرار الأنماط والإسهامات الوظيفية التي تقدمها عناصر متشابكة من النظام، وهذا الميل للتركيز على الخصائص المستقرة بالنظام الاجتماعي يمثل نظرة أحادية للخصائص الديناميكية للمجتمع. (Mark Beeman , 1992 , p.p 163-164).

في النظرية البنائية الوظيفية يكون هدف أي نظام هو الحفاظ على وحدة المكونات الوظيفية بطريقة تؤدي إلى حدوث استقرار أو توازن؛ ولأن الأجزاء أو المكونات قد تمثل الأفراد الذين يشاركون في الحياة الاجتماعية ويشغلون أوضاعاً داخل النظام، فالشبكة الاجتماعية مكونة

من علاقات اجتماعية بين أفراد المجتمع، وهم جميعاً بدورهم يخضعون لقواعد وأنماط تحكم سلوكياتهم وتعمل كمعايير توجيه وإرشاد تساعد على إعادة المجتمع إلى حالته الطبيعية بعد أن يعصف به أي اضطراب. (Kalu N.Kalu , 2011, pp 121-122).

ومن هذا المنطلق يمكن الاستناد إلى النظرية الوظيفية في تفسير النسيج الاجتماعي، حيث تهدف هذه النظرية إلى تقوية النسيج الاجتماعي من خلال الحفاظ على ترابط المجتمع وتوازنه، باعتبار أن ضعف النسيج الاجتماعي يؤثر على توازن المجتمع وتكامله وترابطه.

(2) نظرية الدور وقضية الدراسة:

تنطلق فكرة نظرية الدور من المجتمع، فالمجتمع في حقيقته يتكون من مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة أدواراً اجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز، ونستند على مفهوم التوقعات التي تحدد تصرفات الأفراد وتتصل ببعضها؛ لتكون شبكة من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، وهذه التوقعات عبارة عن مجموعة من القواعد والنظم والمعايير الثقافية الموروثة، وكذلك مجموعة النظم والقواعد الاجتماعية المنظمة لحركة وتفاعل الأفراد، وأيضاً مجموعة من السلوكيات أو التصرفات أو الأفعال في مواقف مختلفة وأوقات مختلفة حددها التراث والعرف الاجتماعي.

تعتمد الدراسة على نظرية الدور الاجتماعي باعتبارها تفسر العلاقات التي تربط بين الفرد وباقي أفراد المجتمع، ويسهل الحياة الاجتماعية للمجتمع من خلال السلوك الإيجابي للأفراد في أداء أدوارهم الاجتماعية، فالأدوار الاجتماعية تكتسب ويتم تعلمها من خلال الثقافة العامة والوعي العام والتنشئة الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والثقافية للمجتمع. (Şeşen, Elif ,2015, 136-143).

وبالاعتماد على نظرية الدور يمكن تفسير دور الأسرة في تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي سواء داخل الأسرة أو القبيلة أو بين أبناء الأسرة وأفراد المجتمع الليبي.

(3) المدخل النظري للدراسة:

من خلال عرض النظرية الوظيفية ونظرية الدور يمكن صياغة مقولات نظرية عدة يمكن تفسير قضايا الدراسة من خلالها وتتمثل فيما يلي:

المقولة الأولى: يمثل الترابط الاجتماعي وتماسكه أحد وظائف المجتمع، وأهم أساليب دعم النظام الاجتماعي والاستقرار.

المقولة الثانية: تؤثر العديد من العوامل على اختلال التوازن الاجتماعي، وعلى ترابط النسيج الاجتماعي وتتمثل في: العنف المجتمعي، والفتن الطائفية، والتقنيات الحديثة.

المقولة الثالثة: تمثل الصراعات السياسية والنزاعات الطائفية، إضافة إلى ضعف المشاركة السياسية، وضعف الانتماء والمواطنة أحد مظاهر ضعف النسيج الاجتماعي.

المقولة الرابعة: يؤدي عدم وجود عدالة اجتماعية، وكثرة الخلافات والمشكلات الأسرية، ووجود مشكلات أمنية إلى ضعف النسيج الاجتماعي.

المقولة الخامسة: تؤثر الأوضاع الاقتصادية السيئة مثل: انخفاض مستوى الدخل، والتفاوت الكبير بين مستويات الدخول، وانتشار الفساد والمحسوبية، وعدم وجود عدالة في الحصول على فرص العمل والخدمات المختلفة إلى ضعف النسيج الاجتماعي.

المقولة السادسة: تمثل الأسرة أحد التنظيمات الاجتماعية وأهمها التي يمكن أن تقوم بدور في المحافظة على تماسك النسق الاجتماعي، وترابط النسيج الاجتماعي من خلال الاهتمام باللغة المحلية، والمحافظة على العادات والتقاليد، وتقوية العلاقات الاجتماعية.

المقولة السابعة: تؤثر الأدوار السياسية للأسرة في تعزيز النسيج الاجتماعي وتقويته، وتتمثل في: احترام السلطة داخل الأسرة وخارجها، تنمية الانضباط بالقوانين داخل الأسرة وخارجها، تنمية الانتماء وحب الوطن، المحافظة على الممتلكات العامة، مواجهة آثار الحروب والصراعات.

ثامناً- الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- نوع الدراسة: تعد الدراسة من الدراسات الوصفية، حيث استخدمت المنهج الوصفي الذى يستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد، ويعتمد هذا المنهج على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها؛ لاستخلاص دلالتها ودراسة الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها.

2- منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة.

3- العينة: تعتمد الدراسة على عينة عشوائية من الأسر الليبية (140 أسرة) بمدينة الزاوية.

4- أداة الدراسة: تعتمد الدراسة على دليل المقابلة؛ لدراسة دور الأسرة في تعزيز النسيج الاجتماعي وتقويته.

5- أساليب التحليل الإحصائي: سيتم تحليل البيانات الكمية باستخدام برنامج SPSS لوصف المتغيرات والعوامل الأساسية في الدراسة، وستستخدم الباحثة المعالجة الإحصائية في إطار:

- الجداول التكرارية البسيطة التي توضح خصائص عينة الدراسة، وطبيعة استجابات العينة.
- الجداول التكرارية التي توضح حجم العلاقات، ونسبها بين المتغيرات.
- اختبار كا Chi-Square^2؛ لتوضيح الدلالات الإحصائية بين المتغيرات

6- خصائص العينة:

يمثل التعرف على خصائص العينة أهمية حيث توضح مدى شمول العينة لبعض المتغيرات.

جدول رقم (1) توزيع العينة حسب النوع

النوع	العدد	%
ذكر	72	51.4
أنثى	68	48.6
الإجمالي	140	100

فيما يتعلق بالنوع تشير التحليلات الإحصائية إلى أن نسبة الذكور تصل إلى 51.4% مقابل الإناث بنسبة 48.6%، وهو ما يؤكد على شمول العينة لآراء الجنسين.

جدول رقم (2) توزيع العينة حسب السن

السن	العدد	%
- من 20-30 سنة	39	27.9
- من 30-40 سنة	68	48.6
- من 40-50 سنة	17	12.1
- من 50-60 سنة	16	11.4
الإجمالي	140	100

فيما يتعلق بالسن تشير التحليلات الإحصائية إلى ارتفاع نسبة من تراوحت أعمارهم بين 30-40 سنة لتصل إلى 48.6%، يليهم من تراوحت أعمارهم بين 20-30 سنة حيث كانت نسبتهم 27.9%، ثم يليهم من تراوحت أعمارهم بين 40-50 سنة، وكانت نسبتهم 12.1%، ثم من تراوحت أعمارهم بين 50-60 سنة بنسبة 11.4%، وهو ما يشير إلى توزع العينة على الفئات العمرية المختلفة، ويساعد ذلك على التعرف على رؤى الأجيال المختلفة للخبرات والتجارب والمعارف المتعلقة بأدوار الأسر في تقوية النسيج الاجتماعي.

جدول رقم (3) توزيع العينة حسب عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	العدد	%
– أقل من 4 أفراد	34	24.3
– من 5-6 أفراد	53	37.9
– من 7-8 أفراد	35	25
– 8 أفراد فأكثر	18	12.9
الإجمالي	140	100

فيما يتعلق بعدد أفراد الأسرة تشير التحليلات الإحصائية إلى ارتفاع نسبة الأسر التي كان عددهم من 4–6 أفراد حيث كانت نسبتهم 37.9%، ثم يليهم الأسر التي كان عددهم 7–8 أفراد بنسبة 25% ثم الأسر التي كان عددها 4 أفراد فأقل لتصل نسبتهم إلى 24.3%، يليها الأسر التي كان عددهم من 8 أفراد فأكثر بنسبة 12.9%، ويتضح من البيانات أن غالبية الأسر عدد أفرادها من 5 إلى 8 أفراد، وهو ما يشير إلى ارتفاع كثافة الأسر، ويتفق ذلك مع طبيعة المجتمع الليبي باعتباره مجتمعاً يفضل زيادة عدد الأبناء.

جدول رقم (4) توزيع العينة حسب محل الاقامة الحالي

محل الإقامة الحالي	العدد	%
ريف	63	45.0
حضر	77	55.0
الإجمالي	140	100

فيما يتعلق بمحل الإقامة تشير التحليلات الإحصائية إلى ارتفاع نسبة سكان الحضر حيث وصلت نسبتهم إلى 55.0% مقابل سكان الريف الذين كانت نسبتهم 45.0%، وهو ما يعكس تنوع العينة وفقاً لتنوع السياقات الاجتماعية (الريفية– الحضرية) حيث يؤثر السياق الاجتماعي على طبيعة أدوار الأسر وصور التماسك الأسري.

جدول رقم (5) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	%
– أمي	20	14.3
– يقرأ ويكتب	43	30.7
– أقل من متوسط	21	15.0
– متوسط	25	17.9
– فوق متوسط	5	3.6
– جامعي	13	9.3
– فوق جامعي	13	9.3
الإجمالي	140	100

فيما يتعلق بالمستوى التعليمي تشير البيانات الميدانية إلى ارتفاع نسبة من يقرأ ويكتب لتصل إلى 30.7%، يليهم من كان تعليمهم متوسط حيث كانت نسبتهم 17.9%، ثم يليهم من كان مستوى تعليمهم أقل من متوسط بنسبة 15.0%، يليهم الأميين بنسبة 14.3% ثم يليهم الجامعيين وفوق الجامعيين بنسبة 9.3%، وأخيراً فوق المتوسط بنسبة 3.6%، وهو ما يشير إلى تنوع المستوى التعليمي، ويمكن أن يؤثر ذلك على تباين الرؤى حول دور الأسر في تقوية النسيج الاجتماعي.

جدول رقم (6) توزيع العينة حسب المهنة

المهنة	العدد	%
- لا يعمل	39	27.9
- مهني (طبيب- مهندس- مدرس- محامي. الخ)	42	30.0
- أعمال حرفية (نجار- مزارع - بائع -...الخ)	35	25.0
- أعمال كتابية	24	17.1
الإجمالي	140	100

فيما يتعلق بالمهنة تشير التحليلات الإحصائية إلى ارتفاع نسبة المهنيين مثل الطبيب والمهندس والمحامي... الخ) حيث وصلت نسبتهم إلى 30.0%، يليهم من كانوا لا يعملون، وكانت نسبتهم 27.9%، ثم يليهم من كانوا يعملون في الأعمال الحرفية مثل: النجار، والمزارع، والبائع...الخ) حيث كانت نسبنهم 25.0%، وأخيراً من كانوا يعملون الأعمال الكتابية بنسبة 17.1%، وهو ما يشير إلى التنوع الحرفي لعينة الدراسة.

جدول رقم (7) مدى كفاية الدخل الشهري لمتطلبات الاسرة

مدى كفاية الدخل الشهري لمتطلبات الأسرة	العدد	%
- كاف	32	22.9
- كاف إلى حد ما	76	54.3
- غير كاف	32	22.9
الإجمالي	140	100

فيما يتعلق بمدى كفاية الدخل الشهري لمتطلبات الأسرة تشير التحليلات الإحصائية إلى ارتفاع نسبة الأسر التي كان دخلها كاف إلى حد ما حيث وصلت نسبتهم إلى 54.3%، يليها من كان دخلها كاف وكانت نسبتهم 22.9% حيث تساوت نسبتها مع الأسر التي كان دخلها غير كاف بنسبة

22.9%، ولاشك أن عدم كفاية الدخل يؤدي إلى ضعف النسيج الاجتماعي، حيث ينشغل الأفراد بالبحث عن مصادر للدخل، أو التدابير اللازمة للوفاء بالأولويات في سلم الاحتياجات.

جدول رقم (8) توزيع أفراد العينة وفقاً لمدى ملائمة السكن للأسرة

مدى ملاءمة السكن للأسرة	العدد	%
- ملائم	40	28.6
- ملائم إلى حد ما	64	45.7
- غير ملائم	36	25.7
الإجمالي	140	100

فيما يتعلق بمدى ملاءمة السكن للأسرة تشير التحليلات الإحصائية إلى ارتفاع نسبة من كان السكن ملائم إلى حد ما حيث وصلت نسبتهم إلى 45.7%، يليهم من كان سكنهم ملائم وكانت نسبتهم 28.6%، ثم من كان سكنهم غير ملائم وكانت نسبتهم 25.7%، ولاشك أن مدى ملاءمة السكن يؤثر على الرضا الاجتماعي، وهو ما يؤثر بدوره على الانتماء والترابط الاجتماعي.

جدول رقم (9) توزيع أفراد العينة وفقاً لعدد حجرات السكن

عدد حجرات السكن	العدد	%
اثنتان	23	16.4
4-3	44	31.4
6-5	51	36.4
أكثر من 6	22	15.7
الإجمالي	140	100

فيما يتعلق بعدد حجرات السكن تشير التحليلات الإحصائية إلى ارتفاع نسبة من كان سكنهم من 6-5 غرف حيث وصلت نسبتهم إلى 36.4%، يليهم من كان سكنهم من 3-4 غرف، وكانت نسبتهم 31.4%، ثم يليهم من كان سكنهم غرفتين فقط، وكانت نسبتهم 16.4%، ثم من كان سكنهم أكثر من 6 غرف، وكانت نسبتهم 15.7%، لاشك أن عدد حجرات السكن مع عدد أفراد الأسرة يؤثر على معدل التزاحم والتفاعل الأسري.

تاسعاً- مظاهر ضعف النسيج الاجتماعي:

جدول رقم (10) المظاهر الاجتماعية لضعف النسيج الاجتماعي

ما المظاهر الاجتماعية لضعف النسيج الاجتماعي؟	ريف		حضر		الإجمالي		دلالة الفروق
	ك	%	ك	%	ك	%	
- الاغتراب	41	65.1	19	24.7	60	42.9	.000
- ضعف الترابط الاجتماعي	23	36.5	44	57.1	67	47.9	.015
- العنف المجتمعي	30	47.6	38	49.4	68	48.6	.303
- العزلة	27	42.9	38	49.4	65	46.4	.443
- الفتن الطائفية	20	31.7	38	49.4	58	41.4	.035
- مشاهدة الفضائيات لساعات طويلة	29	46.0	58	75.3	87	62.1	.000
- تفضيل العلاقات الافتراضية على العلاقات الواقعية	12	19.0	53	68.8	65	46.4	.000
- إهمال الحياة الاجتماعية والالتزامات الوظيفية	15	23.8	44	57.1	59	42.1	.000
- عدم الاهتمام بالمناسبات القومية	21	33.3	43	55.8	64	45.7	.008
تنسب النتائج إلى	63	100	77	100	140	100	

فيما يتعلق بالمظاهر الاجتماعية لضعف النسيج الاجتماعي تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر في بعض المظاهر منها: (الاغتراب، وضعف الترابط الاجتماعي، والفتن الطائفية، ومشاهدة الفضائيات لساعات طويلة، وتفضيل العلاقات الافتراضية على العلاقات الواقعية، وإهمال الحياة الاجتماعية والالتزامات الوظيفية، وعدم الاهتمام بالمناسبات القومية) وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مظاهر أخرى وهي: (العنف المجتمعي، والعزلة).

وتوضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة مشاهدة الفضائيات لساعات طويلة لتصل نسبتهم إلى 62.1%، وارتفعت فيها نسبة سكان الحضر حيث كانت 75.3% في حين كانت نسبة سكان الريف 46.0%، ويمكن أن تشير طول ساعات مشاهدة الفضائيات إلى ضعف النسيج الاجتماعي، حيث ضعف التفاعل والمشاركات الاجتماعية سواء المتعلقة بالأسرة أو المجتمع بشكل عام، ولاشك أن سكان الريف أقل مشاهدة نتيجة زيادة التفاعل الاجتماعي والعلاقات الأولية القوية.

وفيما يتعلق بضعف الترابط الاجتماعي كانت بنسبة 47.9% حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر لتصل إلى 57.1% مقابل نسبة سكان الريف حيث كانت 36.5%، وتوضح البيانات الميدانية أن الترابط الاجتماعي كان أضعف في الحضر بالمقارنة بالريف؛ ويمكن أن يرجع ذلك

إلى انتشار قيمة الفردية، والأسر النووية في الحضر، في الوقت الذي تنتشر فيه الأسر الممتدة والعلاقات الأولية في الريف.

وفيما يتعلق بالعزلة كانت بنسبة 46.4% حيث تشير العزلة إلى ضعف النسيج الاجتماعي، كما يتم تفضيل العلاقات الافتراضية على العلاقات الواقعية وكانت بنسبة 46.4% حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر لتصل إلى 68.8% مقابل سكان الريف بنسبة 16.0%، وهو ما يؤثر على العلاقات الواقعية، ويخلق حالة من الانفصام بين الفرد والمجتمع، ولاشك أن هذه العلاقات ترتبط باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتزداد مع ضعف العلاقات الأولية كما هو في الحضر.

وفيما يتعلق بالعنف المجتمعي كانت بنسبة 48.6%، ولاشك أن العنف يؤثر سلبياً على قوة النسيج الاجتماعي، حيث عدم الأمن والصراع وحمل السلاح في وجه الآخر، ثم الاغتراب بنسبة 42.9% وارتفعت فيه نسبة سكان الريف لتصل إلى 65.1 % في حين أن نسبة سكان الحضر كانت 24.7%، أما عدم الاهتمام بالمناسبات القومية فكانت بنسبة 45.7% حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر لتصل إلى 55.8% مقابل سكان الريف بنسبة 33.3%، وتؤثر المناسبات القومية على تعزيز الهوية الحضارية، وتزيد من متانة النسيج الاجتماعي من خلال المناسبات المشتركة المرتبطة بالثقافة أو الدين والوطن، ويهتم ساكني الريف بهذه المناسبات بدرجة أكبر من سكان الحضر، حيث التأثيرات الثقافية للآخر (الثقافي– الديني) عن طريق وسائل التكنولوجيا الحديثة، أو علاقات العمل، أو تفاعلات الحياة اليومية أو غير ذلك من أساليب التواصل الثقافي مع الآخر. ويعكس الاغتراب ضعف العلاقة مع المجتمع، ويؤدي بالتالي إلى ضعف النسيج الاجتماعي، ثم إهمال الحياة الاجتماعية والالتزامات الوظيفية فكانت بنسبة 42.1%، وارتفعت نسبة سكان الحضر لتصل إلى 57.1% مقابل نسبة سكان الريف حيث كانت 23.8%، يليها الفتن الطائفية بنسبة 41.4% حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر لتصل إلى 49.4% مقابل سكان الريف حيث كانت نسبتهم 31.7%، وتوضح هذه البيانات تعدد المظاهر الاجتماعية لضعف النسيج الاجتماعي، ولاشك أن هذه المظاهر تؤثر على التماسك بين أفراد المجتمع الليبي، بالرغم من الأصالة الحضارية للمجتمع والتاريخ الليبي الغني بالتجارب التي أظهرت وحدة الشعب الليبي ضد كل الأخطار التي واجهته.

جدول رقم (11) المظاهر السياسية لضعف النسيج الاجتماعي

ما المظاهر السياسية لضعف النسيج الاجتماعي ؟	ريف		حضر		الإجمالي		دلالة الفروق
	ك	%	ك	%	ك	%	
- الصراعات السياسية	32	50.8	45	58.4	77	55.0	.366
- ضعف المشاركة السياسية	30	47.6	19	24.6	49	35	.000
- ضعف الانتماء والمواطنة	38	60.3	49	63.6	87	62.1	.687
- النزاعات الطائفية	42	66.7	29	37.7	71	50.7	.001
تنسب النتائج إلى	63	100	77	100	140	100	

فيما يتعلق بالمظاهر السياسية لضعف النسيج الاجتماعي تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العينة في بعض المظاهر منها: (ضعف المشاركة السياسية، والنزاعات الطائفية) عند مستوى دلالة 0.01.

وتوضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة ضعف الانتماء والمواطنة لتصل إلى 62.1%، ولاشك أن ضعف الانتماء والمواطنة يمثل خطورة على تماسك النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي، وذلك في ظل التيارات الثقافية والسياسية الخارجية التي تحاول التأثير على الشباب الليبي ليتخلى عن دوره الوطني والحضاري في تنمية الوطن الليبي والمحافظة على وحدته، يليها الصراعات السياسية بنسبة 55.0% وقد ظهرت الصراعات السياسية بعد ثورة 17 فبراير، حيث تعددت القوى السياسية المتصارعة سواء على السلطة أو على استغلال النفط، يليها النزاعات الطائفية كانت بنسبة 50.7% حيث ارتفعت نسبة سكان الريف لتصل إلى 66.7% في حين أن نسبة سكان الحضر كانت 37.7% حيث ظهرت نزاعات دينية وقبلية ومناطقية بالمجتمع الليبي، ثم ضعف المشاركة السياسية بنسبة 35% حيث ارتفعت نسبة سكان الريف لتصل إلى 47.6% مقابل نسبة سكان الحضر حيث كانت 24.6% حيث تراجعت المشاركة السياسية في ظل الصراع السياسي، وتوضح البيانات السابقة تعدد المظاهر السياسية التي تؤثر على النسيج الاجتماعي، وهو ما يمكن مواجهته من خلال الأسرة ومؤسسات المجتمع.

عاشراً– العوامل التي تؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي:

جدول رقم (12) العوامل الاجتماعية التي تؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي

ما العوامل الاجتماعية التي تؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي؟	ريف		حضر		الإجمالي		دلالة الفروق
	ك	%	ك	%	ك	%	
عدم وجود عدالة اجتماعية	41	65.1	39	50.6	80	57.1	.086
التنوع القبلي	23	36.5	33	42.9	56	40.0	.446
ضعف الانتماء والمواطنة	38	60.3	20	26.0	58	41.4	.000
كثرة الخلافات بين الأب والأم	40	63.5	33	42.9	73	52.1	.015
صعوبة المشاركة في صنع القرار	37	58.7	39	50.6	76	54.3	.340
تغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة	24	38.1	46	59.7	70	50.0	.011
صعوبة الحصول على الخدمات الاجتماعية	35	55.6	45	58.4	80	57.1	.731
انخفاض مستوى التعليم الحكومي	31	49.2	46	59.7	77	55.0	.213
وجود مشكلات أمنية	40	63.5	44	57.1	84	60.0	.446
فقدان الأمل في وجود قنوات للتعبير عن مطالب الشعب وهمومه	49	77.8	23	29.9	72	51.4	.000
غياب أحد الوالدين أو كليهما، بسبب الوفاة أو السجن أو الهجر	44	69.8	37	48.1	81	57.9	.009
تنسب النتائج إلى	63	100	77	100	140	100	

فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية التي تؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر في بعض العوامل منها: (الانتماء والمواطنة، وكثرة الخلافات بين الأب والأم، وتغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة، وفقدان الأمل في وجود قنوات للتعبير عن مطالب الشعب وهمومه، وغياب أحد الوالدين أو كليهما، بسبب الوفاة أو السجن أو الهجر) عند مستوى 0.01 وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الأخرى بالجدول السابق.

وتوضح البيانات الميدانية فيما يتعلق بوجود مشكلات أمنية لتصل إلى 60.0%، وقد ظهرت هذه المشكلات نتيجة الصراع بين الطوائف المختلفة على السلطة بعد أن تنفست ليبيا الحرية والديمقراطية، يليها غياب أحد الوالدين أو كليهما، بسبب الوفاة أو السجن أو الهجر بنسبة 57.9% حيث يؤثر التفكك الأسري على ضعف النسيج الاجتماعي؛ ذلك أن وجود الوالدين يحقق الأمان الاجتماعي، ويساعد على إقامة علاقات اجتماعية متوازنة خاصة في المجتمع الريفي الذي يعتمد بشكل أساسي على هذه العلاقات، وقد ارتفعت بين عينة الريف لتصل إلى 69.8% مقابل سكان الحضر بنسبة 48.1%.

وفيما يتعلق بعدم وجود عدالة اجتماعية بنسبة 57.1% حيث تتمثل العدالة الاجتماعية في الاهتمام بحقوق أبناء المجتمع الواحد بالشكل الذي يمكن كل فرد من الحصول على حقوقه، وتوزيع ثروات المجتمع وخيراته بشكل عادل لا يفرق بين طبقة وأخرى، وتمكن كل فرد من التمتع بالفرص كغيره، والعمل على احترام حقوق الإنسان في كافة النواحي سواء أكانت هذه الحقوق مادية أم معنوية؛ بمعنى توفير كل ما يحتاجه أبناء المجتمع الواحد بصورة عادلة، يليها صعوبة الحصول على الخدمات الاجتماعية لتصل بنسبة 57.1%، ولاشك أن عدم قدرة الخدمات على تلبية احتياجات المواطنين تؤدي بلا شك إلى حالة من السخط أو عدم الرضا عن المجتمع، وهو ما يضعف النسيج الاجتماعي أو الانتماء، ثم يليهم انخفاض مستوى التعليم الحكومي بنسبة 55%. حيث احتل النظام التعليمي الليبي المرتبة 142 من 144 في آخر إحصائية لتقرير الجودة الشاملة وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس 2013)، وهي مرتبة تدل دلالة قاطعة على أن مخرجات التعليم في ليبيا ضعيفة جداً، ولاشك أن انخفاض مستوى التعليم الحكومي يؤدي إلى تدني مخرجاته، وهو ما يزيد من الضغوط على الأسر الفقيرة التي لا تستطيع تحمل نفقات التعليم الخاص، وهو ما يضعف الانتماء والترابط بالمجتمع.

ثم صعوبة المشاركة في صنع القرار بنسبة 54.3%؛ ذلك أن صعوبة المشاركة في صنع القرار تؤدي إلى ضعف الانتماء والمواطنة، وتؤثر سلبياً على الترابط الاجتماعي وتماسكه، ثم كثرة الخلافات بين الأب والأم بنسبة 52.1% حيث ارتفعت نسبة سكان الريف فكانت 63.5% في حين أن نسبة سكان الحضر كانت 42.9%، وتؤثر هذه الخلافات على تراجع دور الأسرة في تقوية النسيج الاجتماعي في ظل ضعف النسيج الأسري، يليها فقدان الأمل في وجود قنوات للتعبير عن مطالب الشعب وهمومه بنسبة 51.4% حيث ارتفعت نسبة سكان الريف فكانت 77.8% في حين أن نسبة سكان الحضر كانت 29.9%، يليها تغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة فكانت بنسبة 50.0% حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر لتصل إلى 59.7% وكانت نسبة سكان الريف 38.1%، ثم ضعف الانتماء والمواطنة بنسبة 41.4% حيث ارتفعت نسبة سكان الريف لتصل إلى 60.3% وكانت نسبة سكان الحضر 26.0%، والتنوع القبلي بنسبة 40.0% باعتباره يمكن أن يساعد على إذكاء الخلاف والصراع، وازدياد العصبية.

جدول رقم (13) العوامل الاقتصادية التي تؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي

ما العوامل الاقتصادية التي تؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي؟	ريف		حضر		الإجمالي		دلالة الفروق
	ك	%	ك	%	ك	%	
- انخفاض مستوى الدخل	23	36.5	32	41.6	55	39.3	.543
التفاوت الكبير بين مستويات الدخول	33	52.4	26	33.8	59	42.1	.026
- انتشار الفساد والمحسوبية	32	50.8	41	53.2	73	52.1	.773
عدم وجود عدالة في الحصول على فرص العمل	27	42.9	43	55.8	70	50.0	.126
ارتفاع تكلفة الحصول على الخدمة الصحية	11	17.5	52	67.5	63	45.0	.000
تنسب النتائج الى	63	100	77	100	140	100	

فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية التي تؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العينة في بعض العوامل منها: (التفاوت الكبير بين مستويات الدخول عند مستوى دلالة 0.05، وارتفاع تكلفة الحصول على الخدمة الصحية عند مستوى دلالة 0.01)، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في عوامل أخرى وهى (انخفاض مستوى الدخل، وانتشار الفساد والمحسوبية، وعدم وجود عدالة في الحصول على فرص العمل).

وتوضح البيانات الميدانية فيما يتعلق بانتشار الفساد والمحسوبية بنسبة52.1% حيث يؤثر انتشار الفساد والمحسوبية على ضياع بعض حقوق غير القادرين، وهو ما يؤدي إلى ضعف النسيج الاجتماعي، ثم عدم وجود عدالة في الحصول على فرص العمل بنسبة 50.0%، ولاشك أن عدم وجود عدالة يؤدي إلى الإحساس بالظلم الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما يؤثر سلبياً على النسيج الاجتماعي.

ويلي ذلك ارتفاع تكلفة الحصول على الخدمة الصحية بنسبة 45.0% حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر لتصل إلى 67.5% مقابل سكان الريف حيث كانت نسبتهم 17.5%، ولاشك أن الخدمات الصحية ترتفع تكلفتها في الحضر عن الريف، ويمكن أن يرجع ذلك إلى لجوء ساكني الريف للعلاج الشعبي أو الوصفات من ذوي الخبرة، ويؤثر انخفاض مستوى الخدمات إلى زيادة مشقة طالبي الخدمة، وهو ما يؤثر على اعتقادهم بتقصير المجتمع في الحصول على حقوقهم، فينعكس مباشرة على الطبقة الفقيرة من المجتمع التي أصبحت تعاني أشد المعاناة من مختلف الأمراض العادية والمزمنة التي تعتبر مكلفة من ناحية العلاج، مما يزيد الفقراء فقراً، ثم التفاوت

الكبير بين مستويات الدخول بنسبة 42.1% حيث ارتفعت نسبة سكان الريف لتصل إلى 52.4% في حين أن نسبة سكان الحضر كانت 33.8%، وفيما يتعلق بانخفاض مستوى الدخل بنسبة 39.3%، ويؤثر مستوى الدخل وعدم العدالة في توزيع الدخول على ضعف النسيج الاجتماعي.

الحادي عشر – دور الأسرة في تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي:

جدول رقم (14) الدور الثقافي والاجتماعي للأسرة في تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي

ما الدور الثقافي والاجتماعي للأسرة في تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي؟	ريف		حضر		الإجمالي		دلالة الفروق
	ك	%	ك	%	ك	%	
- تعزيز التماسك الاجتماعي	23	36.5	36	46.8	59	42.1	.222
- الاهتمام باللغة المحلية	40	63.5	23	29.9	63	45.0	.000
- التأكيد على القيم الدينية	44	69.8	30	39.0	74	52.9	.000
- المحافظة على العادات والتقاليد	31	49.2	30	39.0	61	43.6	.224
- مواجهة الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي	2	3.2	51	66.2	53	37.9	.000
- تقوية العلاقات الاجتماعية	35	55.6	40	51.9	75	53.6	.670
مشاركة الآخرين في المناسبات الاجتماعية	46	73	39	50.6	85	60.7	.008
تنسب النتائج إلى	63	100	77	100	140	100	

فيما يتعلق بالدور الثقافي والاجتماعي للأسرة في تعزيز النسيج الاجتماعي وتقويته تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العينة في بعض الأدوار منها: (الاهتمام باللغة المحلية، والتأكيد على القيم الدينية، ومواجهة الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي، ومشاركة الآخرين في المناسبات الاجتماعية) وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أدوار أخرى وهى: (تعزيز التماسك الاجتماعي، والمحافظة على العادات والتقاليد، وتقوية العلاقات الاجتماعية).

وتوضح البيانات الميدانية تعدد الأدوار الثقافية والاجتماعية للأسرة في تعزيز النسيج الاجتماعي وتقويته، ويأتي في مقدمتها مشاركة الآخرين في المناسبات الاجتماعية بنسبة 60.7%، وارتفعت في الريف بنسبة 73% مقابل 50.6% في الحضر، وذلك أن الريفيين أكثر تفاعلاً ومشاركة في المناسبات الاجتماعية، ووجود المناسبات الاجتماعية في أي مجتمع له دلالة وأهمية كبيرة، فالمناسبات الاجتماعية هي فرصة لكى يتفاعل الفرد اجتماعياً مع الأفراد الآخرين الذين يشاركونه في المناسبات المختلفة السعيدة وغير السعيدة.

ثم تقوية العلاقات الاجتماعية كان إجمالي نسبة سكان الريف والحضر 53.6%. حيث يميل الإنسان إلى تكوين علاقات مع الآخرين، فالإنسان اجتماعي بطبعه يحب تكوين العلاقات وبناء الصداقات، وتوفر العلاقات الاجتماعية للإنسان الشعور بالسعادة والاطمئنان والأمان والراحة النفسية، وبالتالي تنتج شخصية متزنة نفسياً وصحياً.

وفيما يتعلق بالتأكيد على القيم الدينية بنسبة 52.9% حيث ارتفعت نسبة سكان الريف 69.8% مقابل سكان الحضر بنسبة 39.0%، وتُعدُّ القيم الاجتماعيّة والأخلاقية من أقوى ما تبنى به المجتمعات، ومن أهم الروابط التي تربط بين أفراد المجتمع، ففيها تنتشر المحبة بين أفراد المجتمع، وتعم الأخوّة بينهم، ويقوى التماسك والترابط بينهم بهذه القيم.

وفيما يتعلق بالاهتمام باللغة المحلية كان بنسبة 45.0% حيث ارتفعت نسبة سكان 63.5% في حين أن نسبة سكان الحضر 29.9%، فاللغة هي عنوان الوجود والهوية، باعتبارها المستودع الأمين الذي تختزن به مقومات الانتماء، وذاكرة المستقبل، ولا تزول إلا بزوال الأمة، فهي مكنونها ومصدر تحديد الملامح الأساسية المعبرة عن طبيعتها، ومرتبطة بالتراث والماضي والحاضر، وهي تحدد ملامح المستقبل بتطورها مع تطور العلاقات الإنسانية والتقنية، واللغة هي أساس الأمة وهي التي تربط الحضارات بعضها ببعض، وهي التي تخلد الأمم، فكأنها مفتاح الغد الذي يختزل الماضي وإرثه، فالثقافات تتحاور وتتداخل وتتلاقح وكذلك اللغات.

وفيما يتعلق بتعزيز التماسك الاجتماعي كانت نسبة إجمالي سكان الريف والحضر 42.1% ويمكن أن تقوم الأسرة بدور إيجابي باعتبارها أهم مؤسسات التنشئة في تقوية التماسك الاجتماعي، كما أن وسائل الإعلام كنظام اجتماعي تعمل على أهمية التماسك الاجتماعي للمجتمع وإيجاد السبل الكفيلة لإعادة بناء الوحدة بين أبنائه، وتوحيد صفوفهم، وخلق رأي عام تجاه جميع القضايا التي تواجهه، فوسائل الإعلام سلسلة متكاملة ومترابطة من الجهود الرسمية والمجتمعية تبذل في المحافظة على سلامة المجتمع(المطيري ومحمد عواد، 2008، ص: 9).

ثم المحافظة على العادات والتقاليد كانت بنسبة 43.6%، حيث تساعد العادات والتقاليد على الإعلاء من ثقافة المجتمع وترسيخ علاقة التواصل بين أفراده، بهدف تنمية مكتسباته الثقافية والفكرية والاجتماعية وتطويرها وبلورتها، والمحافظة على السمات والقيم الثقافية المشتركة، وتوجيه

الأبناء إلى ضرورة التمسك بالهوية الوطنية، مع ضرورة المحافظة على العادات والتقاليد والاهتمام بالتراث الذي تركه لنا الآباء والأجداد، فيؤثر ذلك إيجابياً على تقوية النسيج الاجتماعي.

ثم مواجهة الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي بنسبة 37.9%، حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر لتصل إلى 66.2% مقابل سكان الريف بنسبة 3.2%، حيث تؤثر هذه الوسائل على الهوية الثقافية والاجتماعية للأفراد، وتؤدي إلى تفكيك علاقة الفرد بثقافته وهويته ليقيم علاقات افتراضية مع الآخر الثقافي أو الديني، وهو ما يتطلب اهتمام الأسر الليبية بمواجهة هذه الآثار السلبية، إما من خلال متابعة الأبناء وتنمية العلاقات الواقعية بديلاً عن العلاقات الافتراضية، أو تنمية ثقافة المجتمع الليبي والاعتزاز الحضاري لدى الأبناء.

جدول رقم (15) الدور السياسي للأسرة في تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي

ما الدور السياسي للأسرة في تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي؟	ريف		حضر		الإجمالي		دلالة الفروق
	ك	%	ك	%	ك	%	
- احترام السلطة داخل الأسرة وخارجها	56	88.9	45	58.4	101	72.1	.000
تنمية الانضباط بالقوانين داخل الأسرة وخارجها	27	42.9	53	68.8	80	57.1	.002
- تنمية الانتماء وحب الوطن	50	79.4	54	70.1	104	74.3	.214
- المحافظة على الممتلكات العامة	39	61.9	17	22.1	56	40.0	.000
- مواجهة آثار الحروب والصراعات	33	52.4	38	49.4	71	50.7	.721
- البعد عن النزاعات الطائفية والفئوية	35	55.6	46	59.7	81	57.9	.618
- الإعلاء من الحضارة الليبية	32	50.8	55	71.4	87	62.1	.012
- الاعتزاز بالتاريخ الليبي	25	39.7	48	62.3	73	52.1	.008
تنسب النتائج الى	63	100	77	100	140	100	

فيما يتعلق بالدور السياسي للأسرة في تعزيز النسيج الاجتماعي وتقويته تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العينة في بعض الأدوار منها: (احترام السلطة داخل الأسرة وخارجها، وتنمية الانضباط بالقوانين داخل الأسرة وخارجها، والمحافظة على الممتلكات العامة، والإعلاء من الحضارة الليبية، والاعتزاز بالتاريخ الليبي عند مستوى دلالة 0.01).

وتوضح البيانات الميدانية تعدد الأدوار السياسية للأسرة في تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي ويأتي في مقدمتها تنمية الانتماء وحب الوطن بنسبة 74.3%، فالشعور بالانتماء للمجتمع من أهم

دعائم المجتمع، التي تحافظ على استقراره ونموه وهو يشير إلى مدى شعور أفراد المجتمع بالانتماء إلى مجتمعهم، فالحاجة للانتماء من أهم الحاجات التي يجب أن تحرص الأسرة على إشباعها لدى الطفل لما يترتب عليها من سلوكيات مرغوبة يجب أن يسلكها الطفل منذ صغره وحتى بقية مراحل عمره.

ثم احترام السلطة داخل الأسرة وخارجها كانت بنسبة72.1% حيث ارتفعت نسبة سكان الريف لتصل إلى 88.9% مقابل سكان الحضر بنسبة 58.4%، ولاشك أن احترام السلطة يساعد على الالتزام والانضباط، والإعلاء من وحدة المجتمع وتماسكه، واحترام النظام.

ثم الإعلاء من الحضارة الليبية كانت بنسبة 62.1% حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر لتصل الى 71.4% في حين أن نسبة سكان الريف كانت 50.8%، ولاشك أن الحضارة الليبية في بعدها التاريخي تدعو إلى الاعتزاز باعتبارها من أقدم الحضارات على وجه الأرض، فالتاريخ الليبي حافل بنماذج من الأبطال الذين دافعوا عن أرض ليبيا، وهو ما يدعو إلى الاعتزاز بالهوية الليبية في مواجهة الثقافات الوافدة، ويؤكد على أهمية النسيج الاجتماعي.

ثم البعد عن النزاعات الطائفية والفئوية بنسبة 57.9%، حيث تؤثر هذه النزاعات على وحدة وتماسك المجتمع الليبي، فالطائفية شرٌ يهدد ليس فقط السلم الأهلي والاستقرار الداخلي، وإنما وجود الكيان برمته، والطائفية هي الظاهرة الأشد خطراً على سلامة المجتمع ووحدته وتقدمه؛ لأنها تغلق كل آفاق التقدم والتطور وترهن حركة الناس والأجيال في قوالب جامدة، وتحنِط المجتمع في الانقسام والتجزئة والصراعات التي لا حدود لها، والحروب الداخلية التي لا آفاق لنهايتها، فالطائفية تؤثر سلبياً على النسيج الاجتماعي، والوحدة الوطنية الحقيقية؛ لأنها تلغي فكرة الانتماء إلى الوطن وتلغي فكرة "المواطنة"، وهو ما يؤكد على أهمية دور الأسرة في مواجهة الطائفية المبنية على التعصب المبتذل للرأي ورفض التعايش مع الآخر وأقصائه أو تهميشه، فالطائفية لا تقبل المشاركة العادلة وإنما تمارس الاستحواذ على كل شيء، وهي قضية سياسية اجتماعية بالدرجة الأولى ويتعين النظر إليها من هذا المنطلق، فهي وليدة ظروف مجتمعية، جاءت نتيجة لرد فعل من مظلوم تجاه الظالم، والمظلوم عادة هو الشخص أو الجماعة التي تعاني من التمييز في إقامة الشعائر أو التي لا تتمكن من الحصول على حقوقها الاجتماعية والسياسية، وتتعرض قسراً للتهميش السياسي أو الإقصاء الثقافي أو كليهما.

ثم تنمية الانضباط بالقوانين داخل الأسرة وخارجها بنسبة57.1% حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر لتصل إلى 68.8% في حين أن نسبة سكان الريف 42.9%، ولاشك أن تعليم الانضباط يبدأ من الأسرة واحترام قيم وقواعد الأسرة، وتعلم احترام قوانين المجتمع والنظام الاجتماعي، ويؤدي الانضباط إلى تقدم المجتمع والحفاظ على تماسكه، وعدم الخروج على قواعده، وهو ما يؤثر على تقوية النسيج الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالاعتزاز بالتاريخ الليبي قفد كانت بنسبة 52.1% حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر لتصل إلى 62.3% مقابل سكان الريف بنسبة 39.7%، ولاشك أن التاريخ الليبي يعد مفخرة لأبناء المجتمع الليبي؛ وذلك لعراقة الحضارة الليبية، ويمكن أن تقوم الأسرة بدور فعال في تنمية قيمة الاعتزاز بتاريخ الوطن في نفوس الأبناء، وهو ما يساعد على تنمية العلاقات مع أبناء المجتمع والاعتزاز بهذه العلاقات، والمحافظة على تراث ليبيا.

يليها مواجهة آثار الحروب والصراعات كانت بنسبة 50.7% حيث أدت هذه الحروب إلى العديد من الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن أن تقوم الأسرة في مواجهة هذه الآثار بما يساعد على انتشار السلم والتعاون والتكافل الاجتماعي، الذي يزيد من الترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

ثم المحافظة على الممتلكات العامة كانت بنسبة 40.0% حيث ارتفعت نسبة سكان الريف لتصل إلى 61.9% في حين أن نسبة سكان الحضر كانت 22.1%، ولاشك أن الممتلكات العامة لابد أن تكون أشد قدسية من الممتلكات الخاصة، وذلك أنها ملك لجميع المواطنين الليبيين، وجميع الأجيال الحالية واللاحقة، وتمثل المشترك بين الناس.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها:

أولاً . فيما يتعلق بالمظاهر الاجتماعية لضعف النسيج الاجتماعي:

تعددت المظاهر الاجتماعية وتمثلت في: ارتفاع مشاهدة الفضائيات لساعات طويلة لتصل نسبتهم الى62.1%، وهى إحدى نواتج العولمة حيث أصبح للفضائيات دور أساسي في التأثير على حياة الناس، وخاصة بعد انتشار البث الفضائي، كما أن كثرة القنوات الفضائية وتعددها

أعطت فرصاً للمشاهد أن يختار ما يريده من برامج سواء أكانت إخبارية أم ترفيهية أم تثقيفية (هيثم الهيثي، 2007، ص 12) حيث اقتحمت البيوت دون استئذان وشاركت الأسرة في خصوصياتها وفي أدق علاقاتها الاجتماعية، وبدأت العلاقة بين أفراد الأسرة تأخذ شكلاً مغايراً للمفاهيم الأسرية التقليدية فأصبحت القنوات الفضائية شريكاً للأسرة والمدرسة في تربية النشء إن لم تكن هي الأولى في هذا السياق، وقد أدى ذلك في بعض الأحيان إلى ضعف الترابط الأسرى نظراً لاستحواذها على كثير من الأوقات بما فيها الوقت الخاص للقاءات العائلية والزيارات الاجتماعية، فأدى ذلك إلى انشغال أفراد الأسرة عن بعضهم، وقلة الحوار والنقاش، وضعف الترابط الاجتماعي بنسبة 47.9%، ثم العزلة بنسبة 46.4%، وعدم الاهتمام بالمناسبات القومية بنسبة 45.7%، والعنف المجتمعي كانت بنسبة 42.9%، والاغتراب بنسبة 42.9%، وتعتبر مشكلة الاغتراب من أهم وأخطر المشاكل الاجتماعية التي تواجه أفراد المجتمع في الوقت الراهن، ويتمثل الاغتراب الاجتماعي في اضطراب آلية العلاقات الاجتماعية للفرد من خلال ممارساته الاجتماعية اليومية، وبذلك يتجلى هذا الاغتراب من خلال العزلة والغربة، وعدم التوافق مع الأفراد الآخرين المحيطين بالفرد في وسطه الاجتماعي، فتنخفض درجة تفاعله واندماجه مع أفراد جماعته الأساسية، مما يؤدي إلى وجود الفتور والبرود في علاقاته الاجتماعية مع الآخرين، ثم إهمال الحياة الاجتماعية والالتزامات الوظيفية كانت بنسبة 42.1%، والفتن الطائفية فقد كانت بنسبة 41.4%، ولاشك أن هذه المظاهر تمثل أحد مؤشرات ضعف النسيج الاجتماعي.

ثانياً. فيما يتعلق بالمظاهر السياسية لضعف النسيج الاجتماعي:

أكدت الدراسة على تعدد المظاهر السياسية لضعف النسيج الاجتماعي وتمثلت في: ضعف الانتماء والمواطنة بنسبة 62.1%؛ والمواطنة تعني منظومة من الحقوق الأساسية أهمها: الحق في الحياة والمساواة، والملكية الخاصة، والتعليم، والرعاية الصحية، والعمل والضمان الاجتماعي، والتفكير والعقيدة، إضافة إلى الانتخاب والتمثيل النيابي وتكوين النقابات والجمعيات، والعدالة وتداول المعلومات والتنقل، ثم الصراعات السياسية بنسبة 55.0%، والنزاعات الطائفية بنسبة 50.7%، وضعف المشاركة السياسية بنسبة 45.7% حيث عانى المجتمع الليبي في الآونة الأخيرة من الصراعات السياسية والنزاعات الطائفية.

ثالثاً . فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية التي تؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي:

أكدت الدراسة على تعدد العوامل الاجتماعية التي تؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي وتمثلت في: مشكلات أمنية بنسبة 60.0%، غياب أحد الوالدين أو كليهما، بسبب الوفاة أو السجن أو الهجر بنسبة 57.9%،عدم وجود عدالة اجتماعية بنسبة 57.1%، وهو ما يخلق حالة من السخط الاجتماعي، وصعوبة الحصول على الخدمات الاجتماعية بنسبة 57.1%، يليهم انخفاض مستوى التعليم الحكومي بنسبة 55%، وصعوبة المشاركة في صنع القرار بنسبة 54.3%، وكثرة الخلافات بين الأب والأم بنسبة 52.1%، وفقدان الأمل في وجود قنوات للتعبير عن مطالب الشعب وهمومه بنسبة 51.4%، وإعلاء المصالح الخاصة على المصلحة العامة بنسبة 50.0%، وضعف الانتماء والمواطنة بنسبة 41.4%، والتنوع القبلي بنسبة 40.0%، وتوضح هذه العوامل أهمية العوامل الاجتماعية في التأثير على النسيج الاجتماعي، وهو ما يشير إلى الاختلال الوظيفي للأسرة كما تبرزه النظرية الوظيفية.

رابعاً– فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية التي تؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي:

أكدت الدراسة على تعدد هذه العوامل وتمثلت في: انتشار الفساد والمحسوبية بنسبة 52.1%، وعدم وجود عدالة في الحصول على فرص العمل بنسبة 50.0%، والمتابع لحركة التوظيف يلحظ عدم إتاحة فرص العمل أمام الجميع، وأحياناً يتم الإعلان عنها، لكن أساليب الاختيار تحتاج إلى مزيد من التقنين ومراعاة العدالة، وارتفاع تكلفة الحصول على الخدمة الصحية بنسبة 45.0%، والتفاوت الكبير بين مستويات الدخول بنسبة 42.1%، وانخفاض مستوى الدخل بنسبة 39.3%، وتؤكد هذه النتائج على أهمية العوامل الاقتصادية في تقوية النسيج الاجتماعي، حيث تؤثر مستويات الدخل، والعدالة في التوزيع على التماسك الاجتماعي.

خامساً– وفيما يتعلق بالدور الثقافي والاجتماعي للأسرة في تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي:

أكدت نتائج الدراسة على تعدد هذه الأدوار ما بين: مشاركة الآخرين في المناسبات الاجتماعية لتصل الى 64.3%، وتقوية العلاقات الاجتماعية بنسبة 53.6%، والتأكيد على القيم الدينية بنسبة 52.9%، والاهتمام باللغة المحلية بنسبة 45%، وتعزيز التماسك الاجتماعي بنسبة 42.1%، والمحافظة على العادات والتقاليد بنسبة 43.6%، ومواجهة الآثار السلبية لوسائل التواصل

الاجتماعي بنسبة 37.9%، فنتيجة للتعامل الشخصي مع وسائل التكنولوجيا الحديثة، يمكن أن تقل الخبرات المشتركة بين الزوج والزوجة أو بين الآباء والأبناء، مما يؤدي إلى صعوبة التفاهم والاشتراك في القيم (عز العرب، 2002، ص: 72)، وتبين هذه الأدوار أهمية الدور الثقافي والاجتماعي في تقوية النسيج الاجتماعي من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي، والمحافظة على التراث المشترك وتوضيح الجوانب المضيئة في تاريخ ليبيا والحضارة الليبية.

سادساً– وفيما يتعلق الدور السياسي للأسرة في تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي:

توصلت نتائج الدراسة إلى تعدد هذه الأدوار وتمثلت في: تنمية الانتماء وحب الوطن لتصل إلى 74.3%، واحترام السلطة داخل وخارج الأسرة بنسبة 72.1%، والإعلاء من الحضارة الليبية بنسبة 62.1%، والبعد عن النزاعات الطائفية والفئوية 57.9%، وتنمية الانضباط بالقوانين داخل الأسرة وخارجها بنسبة 57.1%، والاعتزاز بالتاريخ الليبي 52.1%، ومواجهة آثار الحروب والصراعات بنسبة 50.7%، والمحافظة على الممتلكات العامة بنسبة 40.0%، وهو ما يؤكد على أهمية الدور السياسي للأسرة، ودورها في المحافظة على وحدة وتماسك المجتمع، وهو ما يسهم في تقوية النسيج الاجتماعي وتعزيزه، وهو ما يتفق مع نظرية الدور.

التوصيات :

حاولت الدراسة وضع توصيات عدة؛ لتفعيل دور الأسرة في تقوية النسيج الاجتماعي وتعزيزه تتمثل في:

1) زيادة فاعلية وسائل الإعلام في دعم الترابط والتماسك الاجتماعي، عبر تقديم برامج تثقيفية نافعه للوالدين وللأبناء، والابتعاد عن البرامج السلبية، وتقوية التعاون والتواصل الإيجابي بين الأسر ومؤسسات المجتمع لتقوية النسيج الاجتماعي.
2) زيادة توفير فرص التعليم من خلال توسيع نطاق مجانية التعليم، وذلك من خلال التكفل بالتلاميذ والطلبة من العائلات محدودة الدخل وتحمل الدولة لنفقات التعليم من خلال منح خاصة تقدم للمحتاجين بشكل دوري ثابت خلال دراستهم مع التحفيز المادي في حالة التفوق والامتياز.
3) توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتغذية والتعليم والسكن؛ وذلك لتنمية مستوى حياة الأفراد التي تعتبر من الضروريات للحيات الكريمة.

4) تفعيل الجهود في كافة المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية لترسيخ قيم الانتماء للوطن والمواطنة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في المجتمع.

5) وجوب اهتمام الأسرة بأبنائها ورعايتهم من جميع النواحي، وعلى الوالدين الاهتمام بأبنائهم ومتابعتهم، ومناقشتهم لمعرفة ما يدور في أذهانهم، وتربيتهم التربية الإسلامية الصحيحة التي تغرس في نفوسهم حب الوطن والانتماء له واحترام النظام الاجتماعي، والمساهمة في الحفاظ على الموروث الثقافي من خلال التوجيه إلى التربية والبناء، والتكوين.

6) التمكين من المشاركة التفاعلية بين أفراد المجتمع ومد جسور الثقة وإشاعة لغة الحوار بين أفراد العائلة وإشاعة جو من النقاش الموضوعي وطرح الأفكار الإبداعية لحل المشكلات الأسرية، وتطبيق الأساليب الإنسانية في التوجيه والتأديب بما يحقق التعزيز المادي والمعنوي، لتقدم نموذجاً متميزاً لمفاهيم الترابط الأسري والتعاضد الاجتماعي بين مختلف شرائح وفئات المجتمع.

المراجع :

(1) السيد عبد العاطي وآخرون، علم اجتماع الأسرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2004م

(2) الطائي نعمة دهش فراحان(2012) ظاهرة الازدواج اللغوي وأثرها في النسيج الاجتماعي، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مج7، ع3، ص ص 1-17.

(3) إيمان محمد عز العرب، ملامح التغير في الأسر المصرية في ظل مجتمع المعلومات، في: الأسرة المصرية وتحديات العولمة، تحرير/ أحمد زايد، أحمد مجدى حجازي، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 7-8 مايو 2002

(4) سناء الخولي، الأسرة والمجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999

(5) شنيب، جمعة عبدالحميد(2018)تأثير استخدام التقنيات الرقمية على النسيج الاجتماعي بمدينة الخمس الليبية، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، ع33، ج2، ص ص1178-1214.

(6) عبد الفتاح عبد الرحيم جبريل المسماري، عوامل تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 20 العدد2، 2020م.

(7) عبد الرحمن المطيري ومحمد عواد، الشراكة بين وسائل العلام والمؤسسات الأمنية، المنشاوي للدراسات والأبحاث، الرياض، 2008.

(8) ليلى أمين أغاس(2013) النزاعات في الصومال وأثرها في النسيج الاجتماعي والتفكّك الأسري، مجلة قراءات إفريقية، ع17.

(9) مرسيل عيسى بولص الجوينات (2021) التنوع وأثره على النسيج الاجتماعي والمواطنة في الأردن. الإعلام التقليدي والرقمي، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ع74، ص ص 501-522.

(10) نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها، ت : مجموعة من أساتذة علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، 1972.

(11) هناء السيد محمد على، عواطف محمود عيسى، الإعلام والأسرة الريفية: دراسة الأثر الإعلامي في اتخاذ قرار الإنجاب، ط1، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2005م

(12) هيثم الهيثي، الإعلام السياسي والإخباري في الفضائيات ط 1، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2007

(13) David Clark ; Urban World Global ،Rutledge ،New Fetter lane ،London،1999

(14) Kalu N.Kalu , Institution-building, not nation-building: a structural-functional model, Internationa Review of Administrative Sciences , 77(1) , 2011, pp 121-122.

(15) Lynn Dobson: Citizenship in Reader's guide to the social science. Fitzroy Dearborn Publish. Landon. Vol 1.2002.pp(197-198)

(16) Mark Beeman , A Sociological Interpretation of Aminata Sow Fall's The Beggars Strike , Contributions in Black Studies , Vol.9 [1992] , Art.12 , p.p 163-164.

(17) Şeşen, Elif (2015) Role theory and its usefulness in public relations. European Journal of Business and Social Sciences, 4(1), 136-143.